

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٨٠

بشأن الموافقة على الكآب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية
(هيئة كهرباء مصر) واليابان (صندوق التعاون الاقتصادى لم
وراء البحار) لقرض تمويل جزء من محطة كهرباء شبرا الخيمة والموقع
فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

مادة وحيدة : ووفق على الكآب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية
(هيئة كهرباء مصر) واليابان (صندوق التعاون الاقتصادى لم وراء البحار) بشأن قرض
تمويل جزء من محطة كهرباء شبرا الخيمة والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨ ،
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ شعبان سنة ١٤٠٠ (٢٨ يونيه سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

القاهرة في ٨ يولييه ١٩٨٠

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأنني قد تسلمت خطاب سيادتكم بتاريخ اليوم والذي ينص :
أتشرف بأن أعزز المفهوم التالي الذي تم التوصل إليه بين ممثلي حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة قرض ياباني لجمهورية مصر العربية بفرض توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين .

١ - يقدم صندوق التعاون الاقتصادي لمؤراء البحار (المشار إليه هنا فيما بعد الصندوق) لمدينة كهرباء مصر المشار هنا EEE قرضا قيمته ٤,٨٦٢,٠٠٠,٠٠٠ (أربعة بلايين وثمانية وثمانون وستون مليون ياباني المشار إليه هنا فيما بعد) (بالقرض) طبقا للقوانين واللوائح السائدة في اليابان وذلك لتنفيذ مشروع محطة كهرباء شبرا الخيمة .

٢ - يتاح القرض بمقتضى إتفاق قرض بين EEE وبين الصندوق ينظم شروط وأحكام هذا القرض بالإضافة إلى إجراءات استخدامه والتي سوف تتضمن ضمن أشياء أخرى المبادئ التالية :

- (أ) فترة السداد ٢٠ سنة بعد فترة سماح قدرها ١٠ سنوات .
- (ب) يحدد سعر الفائدة بواقع ثلاث ونصف بالمائة (٣,٥ ٪) سنويا .
- (ج) مدة السحب خمس سنوات (٥) من تاريخ توقيع إتفاق القرض .
- (٢) يتم إبرام إتفاق القرض الوارد في البند (١) بعاليه بعد افتتاح الصندوق بمجدي المشروع .
- (٣) يمكن مد فترة السحب المذكورة في الفقرة (٢ - ج) بعاليه بموافقة السلطات المختصة في الحكومتين .

٣ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل القرض وفوائده .

٤ - (١) سوف يتاح القرض لتغطية المدفوعات التي ستقوم بها EEE لموردين ومغاولين أو مستشارين من دول المنشأ المصرح بها طبقا للعقود التي أبرمت أو ستبرم فيما بين هؤلاء بالين الياباني لشراء منتجات أو خدمات لازمة لتنفيذ المشروع بشرط أن تكون هذه المشتريات قد تمت في دول المنشأ المصرح بها لمنتجات منتجة أو خدمات مقدمة من هذه الدول .

(٢) يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ المصرح بها والمذكورة في الفقرة (١) بعاليه بين السلطات المختصة في الحكومتين .

٥- تؤكد حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات أو الخدمات المذكورة في الفقرة (١) من البند (٤) قد تم شرائها طبقا لقواعد الصندوق المنظمة للشراء والتي تقضى بضرورة إتباع نظام المناقصات العالمية إلا في حالة عدم قابلية هذه الإجراءات للتطبيق أو عدم ملائمتها .

٦- تتعهد حكومة جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بشحن المنتجات المشتراة في نطاق القرض والتأمين البحري عليها بعدم فرض أى قيود تعوق المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الملاحة والتأمين البحري في الدولتين .

٧- يمنح المواطنون اليابانيون الذين قد يحتاج إلى خدماتهم في جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات أو الخدمات التي تقدم بمقتضى العقود المشار إليها في البند (٤) بعاليه التسهيلات التي قد تكون لازمة لدخولهم إلى جمهورية مصر العربية وإقامتهم فيها لتأدية أعمالهم .

٨- تعفى جمهورية مصر العربية الصندوق من أى رسوم مالية أو ضرائب مفروضة في جمهورية مصر العربية وتتعلق بالقرض والفوائد التي تستحق عليه .

٩- تتشاور الحكومتان مع بعضهما في شأن مشاكل قد تنشأ أو تتعلق بهذا الموضوع .

ويشرفني أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد عليها تعزيزا لما سبق الاتفاق عليه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات المحلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

ويشرفني كذلك نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية أن أؤكد أن ما سبق هو أيضا مفهوم حكومة جمهورية مصر العربية وأوافق على أن خطاب سيادتكم وردى عليه هذا سوف يشكلان اتفاقا بين الحكومتين والذي سوف يصبح سارى المفعول بمجرد إستلام اليابان لإخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية باستكمال الإجراءات الداخلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم خالص تقديري واحترامى .

د . عبد الرزاق عبد المحيد

نائب لرئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية

والمالية ووزير التخطيط والمالية والاقتصاد

القاهرة في ٨ يونيو ١٩٨٠

صاحب السعادة

أشرف بأن أعزز المفهوم التالى الذى تم التوصل إليه بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة قرض يابانى لجمهورية مصر العربية بغرض توثيق علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين .

١ - يقدم صندوق التعاون الاقتصادى لـ وراء البحار (المشار إليه هنا فيما بعد بالصندوق) لهيئة كهرباء مصر المشار هنا EEI قرضا قيمته ٤,٨٦٢,٠٠٠,٠٠٠ (أربعة بلايين وثمانية واثنان وستون مليون ين يابانى المشار إليه هنا فيما بعد) بالقرض (طبقا للقوانين واللوائح السائدة فى اليابان وذلك لتنفيذ مشروع محطة كهرباء شبرا الخيمة .

٢ - يتاح القرض بمقتضى إتفاق قرض بين EEI وبين الصندوق ينظم شروط وأحكام هذا القرض بالإضافة إلى إجراءات استخدامه والتي سوف تتضمن ضمن أشياء أخرى المبادئ التالية :

(أ) فترة السداد ٢٠ سنة بعد فترة سماح قدرها ١٠ سنوات .

(ب) يحدد سعر الفائدة بواقع ثلاث ونصاف بالمائة (٣,٥ ٪) سنويا .

(ج) مدة السحب خمس سنوات (٥) من تاريخ توقيع اتفاق القرض .

(١) يتم إبرام اتفاق القرض الوارد في البند (١) بعاليه بعد اقتناع الصندوق بحجوى المشروع .

(٢) يمكن مد فترة السحب المذكورة في الفقرة (١ - ج) بعاليه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل القرض وفوائده .

٤ - (١) سوف يتاح القرض لتغطية المدفوعات التى ستقوم بها EEA لموردين ومقاولين أو مستشارين من دول المنشأ المصرح بها طبقا للعقود التى أبرمت أو ستبرم فيما بين هؤلاء بالين اليابانى لشراء منتجات أو خدمات لازمة لتنفيذ المشروع بشرط أن تكون هذه المشتريات قد تمت فى دول المنشأ المصرح بها لمنتجات منتجة أو خدمات مقدمة من هذه الدول .

(٢) يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ المصرح بها والمذكورة فى الفقرة (١) بعاليه بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٥ - تؤكد حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات أو الخدمات المذكورة فى الفقرة (١) من البند (٤) قد تم شرائها طبقا لقواعد الصندوق المنظمة للشراء والتي تقضى بضرورة اتباع نظام المفاضات العالمية إلا فى حالة عدم قابلية هذه الإجراءات للتطبيق أو عدم ملاءمتها .

٦ - تعهد حكومة جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بشحن المنتجات المشتراة فى نطاق القرض والتأمين البحرى عليها بعدم فرض أى قيود تعوق المنافسة الحرة والمعادلة بين شركات الملاحة والتأمين البحرى فى الدولتين .

٧ - يمنح المرابطون اليابانيون الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات أو الخدمات التى تقدم بمقتضى العقود المشار إليها فى البند (٤) بعاليه التسهيلات التى قد تكون لازمة لدخولهم إلى جمهورية مصر العربية وإقامتهم فيها لتأدية أعمالهم .

٨ - تعفى جمهورية مصر العربية الصندوق من أى رسوم مالية أو ضرائب مفروضة فى جمهورية مصر العربية وتتعلق بالقرض والفوائد التى تستحق عليه .

٩ - تتشاور الحكومتان مع بعضهما في شأن أى مسائل قد تنشأ أو تتعلق بهذا الموضوع. ويشرقى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد عليها تعزيزاً لما سبق الاتفاق عليه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطاراً كتابياً من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات المحامية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ. وأتهد هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم خالص تقديري واحترامى ما

يوشى ياهزأكى

سفير فوق العادة ومفوض اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية (هيئة كهرباء مصر) واليابان (صندوق التعاون الاقتصادى لما وراء البحار) لقرض تمويل جزء من محطة كهرباء شبرا الخيمة والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨ ؛ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٠/٧/١٠ ؛

قرر :

مادة وحيدة : ينشر فى الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية (هيئة كهرباء مصر) واليابان (صندوق التعاون الاقتصادى لما وراء البحار) لقرض تمويل جزء من محطة كهرباء شبرا الخيمة والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨

ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٠/٧/٢١ ؛

تحريراً فى ٢٤ رمضان سنة ١٤٠٠ (٥ أغسطس سنة ١٩٨٠)

كمال حسن على